

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين



جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

Jordanian Association of Certified Public Accountants

التقرير السنوي الثامن والعشرون

٣٠ حزيران ٢٠١٥

هاتف: ٥٦٦٩٩١٨ / ٥٦٦٩٩١٦ - فاكس: ٥٦٨٧٦١٠

ص.ب: ٩٢٧٢٦٧ عمان ١١١٩٠ الأردن

بريد الكتروني: info@jacpa.org.jo



جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

Jordanian Association of Certified Public Accountants

قسم المهنة

اقسم بالله العظيم ان اقوم بواجبات مهنتي بشرف وامانه
دون تحيز وان اتقيد بالقوانين والانظمه والتعليمات المعمول
بها وان احافظ على اسرار المهنة وادابها وقواعدها



جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

Jordanian Association of Certified Public Accountants

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	مجلس الإدارة للدورة ٢٠١٤ - ٢٠١٥
٥	اللجان
٦	كلمة رئيس مجلس الاداره
١٠	دعوة اجتماع الهيئة العامه
١١	التقرير الاداري
٢٥	صندوق التعاون

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

مجلس الإدارة

الرئيس	حاتم القواسمي
نائب الرئيس	عمران التلاوي
أمين السر	ابراهيم الخطيب
أمين الصندوق	عماد ابو حاتم
عضو	ابراهيم حموده
عضو	خالد فرعين
عضو	علي سمارة
عضو	ستيف كرادشه
عضو	نضال الصوص

مدقق الحسابات : الزميل عارف الحسن

المستشار القانوني : الاستاذ المحامي فراس حداد

اللجان

عدد الاعضاء	اللجنة
١٧	لجنة التدريب والتعليم المستمر
١٣	اللجنة الفنية
٨	اللجنة الماليه
١٢	العلاقات الخارجيه
١١	اللجنة الاعلاميه
١٤	لجنه العلاقات الداخليه والاجتماعيه
٧	لجنه العضويه
١٠	لجنة مراقبة الشركات
١٣	لجنة هيئة الأوراق الماليه
٤	لجنة البنك المركزي
٢٤	لجان التفتيش والتحقيق والتاديب
٤	لجنة الموقع الالكتروني
٤	لجنة التأمين الصحي
٦	لجنة الضريبة
١١	اللجنة القانونية

كلمة الرئيس

الزميلات والزملاء المحترمين

باسمي ونيابه عن زملائي اعضاء مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ارحب بكم جميعاً في الاجتماع السنوي لهيئته العامه لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، ويسرني ان اتقدم اليكم بالتقرير السنوي والذي يتضمن نشاطات وانجازات المجلس الثالث عشر ونشاطات اللجان المختلفة خلال السنه الماليه ٢٠١٤ / ٢٠١٥

لقد شهد هذا العام إجراء انتخاب مجلس ادارة الجمعية الثالث عشر فابتدأنا ومنذ اللحظة الاولى وعلى خطى المجالس المتعاقبه بتنفيذ برامج لتطوير العمل في الجمعيه والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للزميلات و الزملاء من خلال برامج تدريب متخصصة، وكما تعلمون زملاؤنا الافاضل ان العمل في الجمعية يتطلب تضافر كافة الجهود من اجل تحقيق اهداف الجمعية المتمثلة في رعاية مصالح الاعضاء، وان تكون الجمعية المرجع المهني في بلدنا العزيز الاردن والمحافظة على مكانه المرموقه التي وصلت اليها خلال السنوات السابقة، ولذلك فقد قام مجلس الادارة بتشكيل اللجان الخاصه بعمل الجمعية والتي تساعد مجلس الادارة على انجاز العمل بكفاءه ومهنيه عاليه وقد تم الطلب من كل لجنه أن تضع خطة عمل لها، وحرص المجلس على ان تكون رئاسة كل لجنه من غير اعضاء مجلس الادارة مع وجود عضو من المجلس كمنسق لعمل اللجنه، واننا باسمكم نتقدم بالشكر لكل عضو من اعضاء هذه اللجان على ما يبذلونه من جهد ووقت حيث كان لعمل هذه اللجان الاثر الفاعل في تحقيق اهداف الجمعية، وتجردون في هذا التقرير ملخص للاعمال والمهام التي قامت بها اللجان.

الزميلات والزملاء الافاضل

لقد تم توزيع المهام في المجلس بحيث يتم انجاز العمل في الجمعية بكفاءه ومهنيه عاليه تحقق اهداف الجمعية في خدمه الزملاء والحفاظ على شرف المهنة، وحرصاً من المجلس على قيام كل عضو من اعضاء المجلس بدور فاعل في الجمعية فقد تم تكليف كل عضو من الاعضاء بوضع خطة عمل للمهام التي سوف يقوم بتنفيذها خلال عمر المجلس وتقديم هذه الخطة للمجلس لاعتمادها. قام اعضاء المجلس بالتعاون مع ادارة الجمعية خلال هذه السنه بحوسبة (أتمتة) كافة أنشطة الجمعية والتي تشمل النظام المالي ونظام العضويه وسجلات الاعضاء والتدريب ومكاتب التدقيق وسجلات المتدربين والجهات الملزمه بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها، حيث تم تكليف ادارة الجمعية ولجنه العضويه بمراجعة كافة ملفات الزملاء والمتدربين وتحديثها على برنامج العضويه. الزميلات والزملاء الافاضل ،

لقد تصدت جمعيتكم خلال العام الماضي لمحاولة بعض الجهات الانتقاص من دور الجمعية حيث حاولت هذه الجهات انشاء نقابه تضم المدققين والمحاسبين، وكما تعلمون ان اعمال مدقق الحسابات تختلف اختلافاً كبيراً عن اعمال المحاسبين في الشركات من حيث الاستقلاليه والحياد والمسؤوليه

المهنية ، وقد قام المجلس بتوضيح وجهة نظر الجمعية من خلال بيانات صحفيه وعقد لقاءات مع الجهات المسؤولة حيث اوضحنا ان جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين لا تمنع في انشاء نقابه مستقلة للمحاسبين الأردنيين وليس انشاء نقابه مشتركة للمحاسبين والمدققين وهذا ما أكدت عليه الهيئة العليا بقراراتها، وقد لمسنا خلال اجتماعاتنا مع الجهات المسؤولة ان هناك سوء فهم بسبب ان اسم الجمعية هو جمعية المحاسبين القانونيين وكان السؤال لماذا يكون للمحاسبين نقابتين ، ولذلك فقد تقدمنا بمشروع قانون لنقابه مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين بحيث يتم استخدام اسم مدقق الحسابات بدل المحاسب القانوني منعاً للالتباس وتأكيداً على استقلاله مهنة التدقيق.

الزميلات والزملاء الافاضل

لقد فقدت الجمعية خلال العام الماضي زملاء لنا كانوا بيننا في الاجتماع الماضي فقد انتقلوا الى رحمة الله تعالى واننا اذ نترحم عليهم فاننا نستذكر مسيرتهم المهنية وسيرتهم العطره وندعوا الله سبحانه وتعالى لهم بالرحمة ولذويهم بالصبر والسلوان .

الزميلات والزملاء الافاضل ،

حفاظاً على موجودات صندوق التعاون واستمراريته في خدمة الاعضاء في الحاضر والمستقبل فقد قرر مجلس الادارة السابق اجراء دراسة اكتوبريه تحدد التزامات صندوق التعاون في المدى المتوسط والطويل، وقدم الخبير الاكتواري نتائج وتوصيات الدراسة وتم مناقشة هذه النتائج والتوصيات في مجلس الادارة حيث كان من نتائج هذه الدراسة ان صندوق التعاون سوف يعاني من عجز مالي كبير حسب افضل السيناريوهات بمقدار (٤٤٦، ٣.٥٥٠) دينار وان سبب هذا العجز يعود لعدم تناسب الاشتراكات التي يدفعها الاعضاء مع قيمة التعويضات المدفوعة للاعضاء او لورثتهم واننا نضع نتائج وتوصيات هذه الدراسة بين ايديكم لاتخاذ القرار المناسب في اجتماع هيئة عامة غير عادي.

وفي الختام لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر لادارة الجمعية والموظفين وأعضاء اللجان التي تقوم على اداء عملها بكل كفاءة واقتدار في تقديم جميع الخدمات التي تليق بالزملاء الاعضاء وبسمعه جمعيتنا، كما يتقدم اليكم مجلس الادارة بالشكر على حضوركم لهذا الاجتماع ودعمكم المستمر لمسيرة الجمعية بما يضمن لها بعد عون الله سبحانه وتعالى الاستمرار في مسيرتها المهنية آمليين ان نكون قد وفقنا باداء واجبنا في تعزيز المسيرة المباركة، فان نجحنا في عملنا فذلك بتوفيق من الله سبحانه وتعالى وان قصرنا فمن انفسنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الادارة

حاتم القواسمي

رسالتنا ورؤيتنا

رؤيتنا:

تتمثل الرؤيا الاستراتيجية للجمعية في تنظيم مزاوله مهنة المحاسبة القانونية وضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق ومعايير السلوك المهني المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني الاردني والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين الاردنيين وتعزيز مكانة الاردن عربيا واقليميا ودوليا في هذا المجال.

رسالتنا:

هي تأكيد الالتزام بقواعد المحاسبة القانونية وادابها وتعزيز دور المحاسب القانوني الاردني وحياديته واستقلاليته ورعاية مصالح الاعضاء و الحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة والمساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم المستمر ولزيادة كفاءة وفاعلية الرقابة على الشركات الاردنية وتقديم قيمه مضافه للتدقيق والتفاعل مع الفعاليات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاشترك في تقديم المشورة للتشريعات وللجهات الحكومية وللقطاع الخاص.

الزميل المحاسب القانوني

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة السنوي لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

تحية طيبة وبعد ،،،

استناداً لأحكام المادة (١٢) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونيه رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ والمادة (٧ / أ) من النظام الداخلي رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٤ قرر مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم السبت الموافق ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ في قاعة غرفة تجارة عمان - المسرح الرئيسي، وذلك لبحث جدول الاعمال التالي :

مناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة.

- ١ . التصديق على البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠.
- ٢ . مناقشة الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠.
- ٣ . اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الجمعية للسنة ٢٠١٥-٢٠١٦.
- ٤ . أية أمور أخرى وفق متطلبات القانون.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاداره

حاتم القواسمي

جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

تقرير مجلس الادارة الثالث عشر عن اعماله

خلال العام الاول من دورة ٢٠١٤-٢٠١٧

١-١. الاهداف والغايات

تتحدد الاهداف والغايات التي يعتمدها مجلس الادارة في اداء عملة على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبة، كما يقوم مجلس الادارة بتقييد قرارات وتوصيات الهيئة العامة، وقد حدد قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية اهداف الجمعية بما يلي:

أ - رعاية مصالح الاعضاء والحفاظ على تقاليد وشرف المهنة

ب - تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة

ج - المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة

د - التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية

٢-١. صلاحيات مجلس الادارة

أ. ادارة شؤون الجمعية الادارية والمالية .

ب. ترسيخ قواعد السلوك المهني

ج. التنسيب للهيئة العليا باعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.

د. التعاون مع الهيئة العليا في اعداد مشروعات التشريعات واقتراح مشروعات الانظمة

هـ. المتعلقة بالمهنة .

و. التنسب للهيئة العليا بالغاء اجازة المزاولة.

ز. دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ قراراتها

ح. تشكيل اللجان اللازمة لمساعدة على قيامه بمهامه بما في ذلك لجنة التفتيش على مكاتب

المحاسبين القانونيين المزاولين .

ط. شؤون التقاعد والتعاون والتامين الصحي والاسكان وتحصيل عوائدها وذلك بموجب

تعليمات يضعها المجلس وتوافق عليها الهيئة العامة وتصادق عليها الهيئة العليا على ان

تتضمن هذه التعليمات حق المجلس في تفويض هذه الصلاحية الى لجنة ادارة صندوق التقاعد او اي جهة اخرى.

ك. النظر في النزاعات بين المحاسبين القانونيين المتعلقة بمزاولة المهنة وبين المحاسبين القانونيين وعملائهم، وقرار التسويات المناسبة بشأن هذه النزاعات

ل. وضع اسس تعيين موظفي الجمعيه وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وانهاء خدماتهم

٣-١. خطة العمل

طلب المجلس الحالي في بداية دورته من كافة اعضاء مجلس الادارة وضع خطة عمل للسنة القادمة وتم عرضها على المجلس لمناقشتها والبدء بتنفيذها بالتعاون مع ادارة الجمعية وتمثلت هذه الخطة على خطة التدريب وحوسبة كافة انظمة الجمعية والتي تشمل النظام المالي ونظام العضوية ونظام المتدربين ومكاتب التدقيق وسجل الشركات الملزمه بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها وسجل المحاسبين القانونيين الذين يقومون بتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية، كما تم وضع التعليمات المالية.

٤-١. اجتماعات مجلس الادارة

حدد مجلس الادارة مواعيد اجتماعاته الاسبوعية وذلك لمناقشة كافة الامور والقضايا المطروحة على جدول الاعمال واتخاذ القرارات التي تكفل انتظام العمل في الجمعية، وخلال السنة السابقة عقد مجلس الادارة (٣٠) اجتماعا اتخذ خلالها (٢٨٦) قراراً رئيسياً وعشرات القرارات الفرعية هذا الى جانب الاجتماعات الخاصة للاعداد للدورات والتحضير لعقد المؤتمر العلمي المهني الحادي عشر والذي انعقد في شهر ايلول من هذا العام.

وانطلاقاً من حرص المجلس على توطيد العلاقة مع الجهات الرقابيه والتاكيد على اهمية الدور الذي يقوم به المحاسب القانوني عند اصدار راية حول البيانات المالية او تقديم خبرته للمحاكم المختصة فقد قام مجلس الادارة بزيارة الى البنك المركزي وهيئة الاوراق المالية وهيئة مكافحة الفساد ودائرة ضريبة الدخل ومحكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل ومحكمة الاستئناف، حيث تم في هذه الزيارات مناقشة قضايا مختلفة تهم الجمعية والزلاء.

٢. العلاقة مع الجهات الرقابيه

نظراً لاهمية مهنة التدقيق و الدور الذي يقوم به مدقق الحسابات على المستوى الدولي فان كثير من التشريعات ذات العلاقة بالمهنة وضعت قيود على مدققي الحسابات وحددت مسؤوليات على المدقق، وقد حرص مجلس الادارة على بناء علاقات وثيقة مع الجهات الرقابيه ذات العلاقة المباشرة باعمال تدقيق الحسابات لما فيه مصلحة الجمعية والمحافظة على حقوق الزلاء.

٢-١. الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية

تتكون الهيئة العليا برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة وعضوية كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس مفوضي هيئة الاوراق المالية ومدير عام هيئة التأمين ومراقب عام الشركات ورئيس الجمعية وشخص من ذوي الخبرة والاختصاص في المحاسبة من القطاع الخاص يعينه مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير وعضو هيئة تدريس من اي جامعة تخصص محاسبية يعينه مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير وثلاثة محاسبين قانونيين يسميهم مجلس الادارة، وقد قام مجلس الادارة بتسمية الزملاء امين سماره ونعيم خوري ومحمد ملحس اعضاء في الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية.

وتتولى الهيئة العليا صلاحيات اعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات الواجبة التطبيق وتشكيل لجنة الترخيص والتي تتولى الاشراف على اجراء الامتحانات والمصادقة على منح اجازة المزاولة بناء على ترشيح من لجنة الترخيص واعتماد مشروعات التشريعات المتعلقة بالمهنة واعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين.

وقد شكلت الهيئة العليا لجنة خاصة لدراسة التعديلات المقترحة على مشروع قانون نقابة المدققين لاقرارها من قبل الهيئة العليا بشكله النهائي وارسالة الى ديوان التشريع للسير به حسب الاسس التشريعية وقد قدمت اللجنة المسودة النهائية للقانون الى الهيئة العليا ، كما تم مناقشة معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واعداد مسودة لها لما لذلك من أثر واهمية قصوى على الاقتصاد الوطني

٢-٢. دائرة مراقبة الشركات

تكتسب العلاقة مع دائرة مراقبة الشركات اهمية بالغة لجميع الزملاء ولذلك حرص مجلس الادارة على استمراره التعاون مع دائرة مراقبة الشركات من خلال لجنة مشتركة دائمة وذلك للتأكد من مدى التزام الشركات بتعيين محاسب قانوني مجاز ومزاوول لاعمال التدقيق لتدقيق حساباتها حيث تبين للجمعية ما يلي:

- أ. وجود اشخاص غير مجازين يمارسون اعمال التدقيق وقد تم متابعة هؤلاء الاشخاص لدى الجهات المختصة بما في ذلك رفع قضايا ضدهم امام المحاكم المختصة.
 - ب. وجود عدد من الشركات غير الملتزمة بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها وقد تم مطالبة هذه الشركات بدفع الغرامات المنصوص عليها في القانون، كما تم التعميم على الزملاء بضرورة عدم اصدار كتاب اعتذار عن تدقيق حسابات اي شركة الا بعد موافقة الجمعية وذلك لحماية حقوق الزملاء والتأكد من مدى التزام الشركات بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها ضمن المداه المنصوص عليها في قانون المهنة.
- وقد قامت الجمعية بنشر اعلانات في الصحف بضرورة قيام الشركات الملزمة بتعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباتها بضرورة ابلاغ الجمعية باسم هذا المحاسب القانوني.

٢-٣. هيئة الاوراق المالية

قامت هيئة الاوراق المالية في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بإصدار تعليمات الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية وعلى ان تطبق هذه التعليمات في بداية عام ٢٠١٥ ، وقد قام مجلس الادارة بدعوة الزملاء اعضاء الهيئة العامة لاجتماع غيرعادي بناء على اقتراح من مجلس الادارة وأعضاء من الهيئة العامة لمناقشة هذه التعليمات، ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني فقد تم تحويل الاجتماع الى جلسة حواريه ، حيث تم اخذ ملاحظات الزملاء على هذه التعليمات، وقد اوصى الزملاء في الجلسة بضرورة مراجعة معالي رئيس هيئة الاوراق المالية لاعادة النظر في هذه التعليمات وتعديلها بما يحقق عدم الاضرار بالزملاء ، وقام وفد من مجلس الادارة بعقد أكثر من اجتماع مع معالي رئيس هيئة الاوراق المالية ولجنة منبثقة عن هيئة الاوراق المالية لبحث مشروع التعليمات المذكورة وتحفظات وملاحظات مجلس الادارة والزملاء عليها، وفي هذه الاجتماعات تم تشكيل لجنة مشتركة بين ممثليين عن هيئة الاوراق المالية وعن مجلس ادارة الجمعيه لبحث مشروع التعليمات تفصيلاً وبعد عدة اجتماعات تم التوافق على تعديلات جوهرية هامة تحفظ دور الجمعيه في رعاية شؤون أعضائها وبنفس الوقت تضمن تطبيق قانون هيئة الاوراق المالية فيما يخص الشروط الواجب توافرها في مدقق الحسابات الذي يقوم بتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية، وقد وافق معالي رئيس هيئة الاوراق المالية على تعديل هذه التعليمات حسب توصيات الجمعيه بالاضافة الى تأجيل تطبيقها الى بداية عام ٢٠١٦ وذلك بسبب عدم توفر الوقت لتطبيق هذه التعليمات في بدايه عام ٢٠١٥ وقد قد قام مجلس الادارة بدعوة للجنة القانونية لاستكمال وضع النماذج المتعلقة فيها.

٢-٤. هيئة مكافحة الفساد

نظراً لأهميه الدور الذي تقوم به هيئة مكافحة الفساد في المحافظة على المال العام وحماية الاقتصاد الوطني فقد حرصت الجمعيه على بناء علاقات قوية مع الهيئة عبر الاجتماعات والمراسلات والرد على الاستفسارات التي تصل للجمعية من الهيئة كما ويشترك عدد من الزملاء في تنفيذ مهمات تدقيق تم تكليفهم بها من قبل الهيئة .

٢-٥. البنك المركزي

نظراً لأهميه وخصوصية الدور الذي يقوم به البنك المركزي في الرقابة على أعمال البنوك فقد تم تشكيل لجنة خاصة للتواصل مع البنك المركزي حول تطبيق المعايير الدولية لاعادة التقارير المالية وقرارات لجنة بازل، وقد قام المجلس بعدة زيارات للبنك المركزي تضمنت مناقشة رفع سوية التدقيق على أعمال شركات الصرافة.

٣. امتحان مهنة المحاسبة القانونية

تعقد لجنة الترخيص امتحان المهنة مرتين في السنة حيث تم عقد الامتحان الاول خلال دورة المجلس الحالي في شهر كانون الاول ٢٠١٤ وتم عقد الدورة الثانية في شهر حزيران ٢٠١٥ ويتميز امتحان المهنة بمستوى عال من المهنية والموثوقية والاستقلالية. وقد بلغ عدد الناجحين في دورة كانون اول ٢٠١٤ في الورقتين (١٨) متقدماً اما دورة حزيران ٢٠١٥ فقد كان عدد الناجحين (٢٧) متقدماً.

٤. التعليمات المالية لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين:

وضع مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين تعليمات مالية تتضمن مواد تتعلق بالمفوضين بالتوقيع عن الامور المالية، المقبوضات، موارد الجمعية، سندات الصرف، الرواتب والاجور، والسلف، والامانات، والشيكات المقبوضة والمسحوبة، وتدقيق حسابات البنك، والتقارير المالية.

٥. البنك الدولي

تنفيذا لإتفاقية المنحة المقدمة من البنك الدولي للجمعية والخاصة بتأهيل وتدريب اعضاء الجمعيه فقد تم عقد العديد من الدورات التدريبية الهدف منها رفع المستوى المهني للزملاء في تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والمعايير الدولية للتدقيق كما تم عقد دورة متخصصة حول برنامج التدقيق المحوسب، وقد حاضر في هذه الدورات مدربون متخصصون في التدريب والمعايير الدولية استمرت لمدة (١٨) يوم وحضرها (٤١٩) زميل، كما تم عقد دورة لتدريب المديرين حضرها (١٢) من الزملاء استمرت لمدة (٥) ايام .
فيما يلي الدورات التي عقدت في الجمعيه على حساب البنك الدولي وعدد المشاركين فيها ومدة

كل دورة

الرقم	الدورة	المدة	عدد الحضور	التاريخ
١	معايير التدقيق الدولية	ثلاثة ايام	١٠٥	٢٠١٥/٢/٣-١
٢	الاسبوع المهني التدريبي حول برنامج التدقيق المحوسب	اربعة ايام	١٢١	٢٠١٤/٨/١٤-١١
٣	الاسبوع المهني التدريبي حول معايير التدقيق الدولية خلال الفترة من ١٦-٢٠/٨/٢٠١٤	خمسة ايام	١٤٣	٢٠١٤/٨/٢٠-١٦
٤	الاسبوع المهني التدريبي حول معايير التدقيق الدولية خلال الفترة من ١٦-١٨/٩/٢٠١٤	ثلاثة ايام	٥٠	٢٠١٤/٩/١٨-١٦

وقد حضر في هذه الدورات كل من الزملاء ابراهيم حموده وجواد القبيج وحاتم القواسمي وحسن ابو صعيлик وعادل حبيب وعماد ابو حلتيم وفتحي ابو فرح و "محمد روجي" جرار والدكتور مهند عتمه وموسى سنداحه ومن البنك الدولي السيد ليكات مير ومايك ترينر.

٦. اعمال ونشاطات اللجان

تقوم اللجان التي تم تشكيلها من قبل المجلس بدور محوري في الجمعيه حيث ان هناك كثير من الاعمال لا يستطيع مجلس الادارة القيام بها بموجب قانون المهنة والانظمه الصادرة بموجبه لذلك فان المجلس يستعين باللجان للقيام بهذه المهام ويتم عرض اعمال وقرارات هذه اللجان على مجلس الادارة للمصادقة عليها.

ونظراً للعدد الكبير من النشاطات والاعمال التي قامت بها اللجان فان المقام لا يتسع لذكرها بالتفصيل وسيتم عرض موجز لنشاطات واعمال اللجان خلال السنه السابقيه.

١-١. لجان التفتيش والتحقيق والتأديب

قام مجلس الادارة بتشكيل خمس لجان تفتيش بالاضافه الى ثلاث لجان تحقيق ولجنة تاديب، وقد باشرت هذه اللجان عملها حسب الخطة التي وضعها مجلس الادارة، حيث تقوم لجان التفتيش بالتفتيش على مكاتب الزملاء بناء على قرار من مجلس الادارة ، وذلك للتأكد من ان المحاسب القانوني المزاو له منه التدقيق متفرغ للمهنة ويقوم بمزاومتها وملتزم بمعايير التدقيق المعتمدة وقواعد السلوك المهني.

وفي حالة وجود شكوى مقدمه ضد الزميل فيتم احواله هذه الشكوى الى لجنة تحقيق ثلاثيه يشكها المجلس لهذه الغاية وترفع اللجنه تقريرها الى المجلس خلال مده شهرين من تاريخ احواله الشكوى الى اللجنه، واذا رأى المجلس ان نتائج التحقيق تستوجب ملاحقه المشتكى عليه تأديبياً فيحيل الشكوى مع التحقيقات التي جرت بشأنها وسائر الاوراق المتعلقة بها الى اللجنة التأديبية خلال مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوماً من تاريخ احواله نتائج التحقيق.

١-٢. لجنة التدريب والتعليم المستمر

نظراً للتطورات المستمرة في بيئته الاعمال والتعديلات على المعايير الدولي له لاعداد التقارير الماليه والمعايير الدولي له للتدقيق والتشريعات ذات العلاقه فان الجمعيه تولي عمليه التدريب اهمية بالغه وذلك تحقيقاً للمتطلبات القانونيه وحرصاً من الجمعيه على وضع الزملاء في صورة اخر المستجدات في المعايير والتشريعات ذات العلاقه، وقد قامت لجنة التدريب بعقد دورات متخصصه في معايير المحاسبه والتدقيق والقوانين التي صدرت حديثاً .

وفيما يلي بيان للدورات التي تم عقدها العام الماضي ومدة الدورة واسم المحاضر وتاريخ عقد دوره وعدد الحضور .

عدد الحضور	المحاضر	مدته الدوره بالساعه	التاريخ	الدوره
١٢٧	أ.وصفي الطراونه، أ. شيرين الجعافرة، أ. اكثم بطارسه، أ.سميح السوقي	٣	٢٠١٤-٠٩-١٠	تتقيف مكلفين الضريبية ومدققي الحسابات
١٧٨	ستيف كرادشه منير القواسمي- حسين زعرور .	٦	٢٠١٥-٠٢-١٤	ورشة عمل حول تنظيم ملف اوراق العمل
١٢١	الاستاذ وصفي الطراونه	٣	٢٠١٥-٠٢-٢٨	قانون ضريبية الدخل الجديد
٩٩	ا.حاتم القواسمي	٣	٢٠١٥-٠٤-١٨	معيار ٧٠١
٨٩	الدكتور مهند عتمه	٣	٢٠١٥-٠٥-٢٣	الحكم المهني
٩٣	الاستاذ اكثم بطارسه	٣	٢٠١٥-٠٥-٣٠	موجز قانون ضريبية المبيعات
٦٠	الاستاذ مأمون الخوالده	٣	٢٠١٥-٠٦-٠٦	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤١)
٨٧	الاستاذ شامان عبد المجيد المجالي	٣	٢٠١٥-٠٦-١٣	قانون الضمان الاجتماعي و تطبيقاته
٦٩	الاستاذ فادي ابو غوش	٣	٢٠١٥-٠٦-١٥	تخطيط وإدارة التدقيق الداخلي
٩٢٣				مجموع الحضور
٣٠				مجموع الساعات التي أعطيت

١-٣. اللجنة القانونية

- قامت اللجنة القانونية خلال العام الماضي بالنشاطات التالية:
- أ - المشاركة في جلسات النقاش التي جرت في مجلس النواب حول قانون ضريبة الدخل.
- ب- وضع التعليمات المالية للجمعية بالاشتراك مع اللجنة الماليه حيث تم المصادقه عليها من قبل مجلس الادارة ورفعها لمعالي وزير الصناعة حيث تم نشرها في الجريدة الرسميه.
- د - دراسة مسودة قانون الشركات وتقديم التوصيات الخاصة بالمواد المتعلقة بتدقيق حسابات الشركات ومسؤوليات مدقق الحسابات.
- ج - دراسة مسودة قانون اعمال الصرافة وتقديم التوصيات بخصوص المواد المتعلقة بمدقق الحسابات.
- هـ - دراسة التعديلات المقترحة على تعليمات هيئة الاوراق المالية وضع النماذج المتعلقة بطلب التسجيل في سجل مدققي حسابات الجهات الخاضعه لرقابة هيئة الاوراق الماليه

١-٤. لجنة العضوية

قامت لجنة العضوية خلال العام الماضي بدراسة ملفات الاعضاء والطلب من الاعضاء تحديث المعلومات المتعلقة بهم، حيث تم ادخال كافة المعلومات المتعلقة بالاعضاء على برنامج محوسب يتوفر فيه كافة المعلومات المتعلقة بالزملاء من حيث رقم العضوية ورقم الاجازة وتاريخ الحصول على الاجازة والمكاتب التي يعملون بها والشهادات المهنية التي يحملونها ومجال مزاولة المهنة في التدقيق او المحاسبة.

كما قامت لجنة العضوية بدراسة ملفات المتدربين وادخالها على برنامج محوسب يبين اسم المكتب الذي يتدرب لديه وبداية التدريب.

وبذلك فقد اصبح لدى الجمعيه قاعدة بيانات جيدة عن الزملاء والمتدربين لديهم، وتسعى الجمعيه لاستكمال هذا البرنامج لوضعه على الموقع الالكتروني للجمعيه.

١-٥. لجنة العلاقات الخارجية

نظم مجلس الادارة بالتعاون مع لجنة العلاقات الخارجية رحلة عمرة عن طريق الجو للمحاسبين القانونيين والعاملين لديهم وعائلاتهم من تاريخ ١٠ ايار ٢٠١٥ ولغاية ١٦ ايار ٢٠١٥ وقد شارك في هذه الرحلة حوالي (٩٠) شخصاً.

١-٦. لجنة صندوق التعاون والتأمين الصحي

تم تجديد بوليصة التأمين على حياة جميع الاعضاء وحتى سن (٩٩) عاماً لدى الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين حيث تم توقيع اتفقيه لمدة خمس سنوات من تاريخ ٢٠١٣/٧/٢٠ تم تجديد بوليصة التأمين الصحي للراغبين من الاعضاء وعائلاتهم والعاملين في مكاتبتهم لدى شركة القدس للتأمين حيث كانت اسعارها اقل العروض.

١-٧. لجنة الموقع الالكتروني

اصبح الموقع الالكتروني للجمعية مصدراً هاماً للتواصل مع الزملاء والحصول على المعرفة والمعلومات لجميع الاعضاء والمهتمين بالمهنة واصبح مرآة تعكس الصورة الهامة والحقيقية لعمل وانشطة الجمعيه، ونأمل أن يستفيد كل الاعضاء من هذا الموقع ومتابعة المواضيع التي تنشر عليه.

١-٨. اللجنة الفنية

تقوم للجنة الفنية بالرد على استفسارات الزملاء والجهات الرسمية والشركات والمتعلقة بالنواحي المهنية في تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والمعايير الدولية للتدقيق. بناء على قرار مجلس الوزراء بتطبيق المعايير الدولية في القطاع الحكومي والتحول في المحاسبة من الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق فقد طلبت وزارة المالىة تسميه زملاء من الجمعيه كاعضاء في لجنة التحول، وقد قامت الجمعيه بتسميه اربعة من زملاء في هذه اللجنة كأعضاء في لجنة التحول

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات وقدم اعضاء اللجنة الفنيه مقترحاتهم بشأن برنامج تطبيق المعايير في القطاع العام والتحول الى اساس الاستحقاق.

١٤. مشروع قانون نقابة مدققي الحسابات الاردنيين

قدم مجلس الاداره السابق مشروع قانون لنقابة مدققي الحسابات وقامت الهيئه العليا والجهات الرقابيه بطلب فصل المواد المتعلقة بترخيص واجازة المدققين ضمن قانون منفصل عن قانون النقابه يسمى قانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بحيث تبقى الرقابه على تنظيم مهنة التدقيق منوطه بالجهات الحكوميه، وقانون آخر لنقابة مدققي الحسابات يتضمن كافة المواد المتعلقة بتطوير المهنة ورفع مستوى كفاءه اعضاء النقابه والدفاع عن مصالح الاعضاء وحقوقهم، وقد قام مجلس الاداره السابق بتشكيل لجنة متابعه مع الهيئه العليا لاجراء التعديلات اللازمه على مشروع قانون النقابه ومشروع قانون تنظيم مهنة التدقيق وتم تقديم مشروع القانونين بشكله النهائي الى الهيئه العليا، ونأمل ان تقوم الهيئه العليا في اول اجتماع لها باقرار هذه القوانين للسير فيها حسب الطرق التشريعيه.

٧. اليوم العلمي

قامت الجمعيه خلال السنه السابقيه بعقد يوم علمي تم خلاله شرح المعيار الدولي (١٥) الايرادات ومعيار اندماج الاعمال ومقدمه المعايير الدولية للمنشآت الصغيره والمتوسطه الحجم وقد بلغ عدد الحضور خلال هذا اليوم (٢١٦) من الزميلات والزملاء ، وتم احتساب (٦) ساعات تدريبيه للحضور، وقد تم تمويل فعاليات اليوم العلمي من منحة البنك الدولي.

٨. اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والمنظمات المهنيه العربيه

- عقد مجلس ادارة اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب اجتماعاً دورياً لاعضاء المجلس في عمان وقد حضر هذا الاجتماع وفود من المنظمات العربيه من فلسطين ولبنان والكويت والبحرين ومصر واليمن وعلى هامش هذا اللقاء اجتمع مجلس ادارة الاتحاد مع وفد من البنك الدولي.
- شاركت جمعيه المحاسبين القانونيين الاردنيين ممثله برئيس مجلس الاداره في المؤتمر العلمي الدولي التاسع تحت عنوان « التعليم المحاسبي ومستقبل مهنة المحاسبه » والذي عقدته هيئه المحاسبه والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج في البحرين يومي ٦-٧ ايار ٢٠١٥، حيث ناقش المؤتمر عدة مواضيع، وقد حضر هذا المؤتمر عدد من الخبراء والمختصين في القطاع الاقتصادي بشكل عام وقطاع المحاسبه والمراجعة والتدقيق المالي بشكل خاص على المستوى المحلي والاقليمي والدولي حيث شارك رئيس مجلس ادارة الجمعيه بورقة عمل في هذا المؤتمر.
- شاركت الجمعيه ممثله برئيس مجلس الاداره ونائب الرئيس في المؤتمر الدولي التاسع عشر بعنوان “ تأثير التكامل في التدقيق على الاعمال ” والذي عقدته نقابة خبراء المحاسبه المجازين في لبنان يومي ٢٦-٢٧ تشرين ثاني ٢٠١٤.

- شاركت الجمعيه ممثلة برئيس مجلس الادارة و أعضاء من المجلس في المؤتمر الدولي الرابع للمحاسبة والمراجعة الواقع والتحديات والتطلعات و المنعقد في الكويت خلال الفترة من ٣-٤ كانون اول ٢٠١٤.
- شاركت الجمعيه في المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر الذي عقدته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان خلال الفتره من ٢٦-٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ وقد شارك رئيس مجلس الادارة في ورقة عمل.

٩. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

١٠. شارك رئيس الجمعيه واعضاء مجلس الاداره في اجتماع مع الهيئة الاستشارية للامثال (CAP) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي انعقد في عمان في شهر شباط ٢٠١٥، حيث قدم رئيس الجمعيه عرض تقديمي عن تاريخ الجمعيه وعضويتها في المؤسسات المهنية الدولية والمنح التي حصلت عليها وملخص عن عضوية الجمعيه والهيكل التنظيمي.
١١. شارك عضو الجمعيه الزميل موسى سنداحه في عدد من اجتماعات للهيئة الاستشارية للامثال (CAP) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في عدد من الدول الاجنبية.

١٢. مجلة المدقق

تشكل مجلة المدقق النافذه المهنيه للجمعيه حيث يتم من خلالها نشر المقالات العلمية المتخصصة في التدقيق والمحاسبه والاداره والتشريعات ذات علاقته والتي تخص المهنة بالاضافة الى اخبار الجمعيه والزلاء، ويشترك عدد من الزلاء اعضاء الهيئة العامه واعضاء مجلس الادارة في كتابة المقالات للمجلة، وقد صدر خلال العام الماضي اربعة اعداد من مجلة المدقق.

١٣. النقابات المهنية

شارك مجلس الادارة في جميع نشاطات النقابات المهنية من خلال اجتماعات مجلس النقباء واللجان المنبثقه عنه .

١٤. نشاطات اخرى

- شاركت الجمعيه في احتفالات المملكة في عيد الاستقلال التاسع والستين حفظ الله الاردن في ظل القيادة الهاشمية المظفروه.
- شاركت الجمعيه في احتفاليه نقابة اطباء الاردنيين بمناسبة مرور سبعون سنة على تأسيسها،.
- شاركت الجمعيه في الاحتفاليه التي اقامتها نقابة المهندسين الزراعيين في ذكرى معركة

- الكرامة الخالدة، وحفل الدورة الخامسة للتأليف والبحث العلمي والارشاد.
- شاركت الجمعية في الندوة التي اقامتها نقابة الجيولوجيين الاردنيه حول واقع ومستقبل العمل النووي السلمي في العالم العربي.
- شاركت الجمعية في الندوة التي اقامها البنك المركزي حول نظام الدفع الالكتروني.
- شاركت الجمعية في الندوة التي اقامتها نقابة المحامين بعنوان المساءلة القانونية والاخلاقية للاحتلال الصهيوني عن جرائمه.
- شاركت الجمعية في الاجتماع التنسيق لنصره غزه التي اقامتها نقابة المهندسين الاردنيين، واللقاء الوطني الجامع لتنسيق المواقف والجهود لدعم صمود اهل غزه.
- اقامت الجمعية حفل الافطار الرمضاني السنوي لاعضاء الهيئة العامة تعميقاً لروابط الالفة والعلاقات الاجتماعية بين الاعضاء.
- نظمت الجمعية حملة لجمع التبرعات لاعمال الخير بمناسبة شهر رمضان حيث بلغ مجموع التبرعات (١١،٧٩٥) دينار، وتم توزيعها على العائلات المستورة خلال عيد الفطر السعيد وعيد الاضحى المبارك.
- تأكيداً للشفافية في اعمال مجلس الادارة فقد حرصنا ان تنشر اخبار الجمعية ونشاطات مجلس الادارة في الصحف المحلية كما تم نشر بعض المواضيع المهنية والاقتصادية في هذه الصحف الى جانب مجلة المدقق بالاضافة الى تعميم كل الاخبار الضرورية على جميع الاعضاء بواسطة البريد الالكتروني والهاتف المحمول.

١٥. الدراسة الاكتوارية لصندوق التعاون

- قام مجلس الادارة السابق بتكليف احدى الشركات المختصة في الدراسات الاكتوارية لدراسة الوضع المالي لصندوق التعاون ، ضمن الشروط المرجعية التالية:
- دراسة مدى كفاية المساهمة التي يدفعها الاعضاء مع المنافع التي يحصل عليها العضو او الورثة من الصندوق بما يحقق للصندوق الاستدامه في تقديم المنافع للاعضاء في المدى القصير والمتوسط والبعيد .
 - دراسة نظام صندوق التعاون الحالي واقتراح التعديلات على النظام بما يحقق للصندوق الاستدامه
 - دراسة الاثار الماليه المترتبة على زيادة منفعة الوفاة لمن تتجاوز اعمارهم ٦٩ عاما من (١٠،٠٠٠) دينار الى (٢٠،٠٠٠) دينار.
 - اجازته تحويل منفعة الوفاة البالغه (٢٠،٠٠٠) دينار اذا رغب العضو الى مبلغ شهري عند بلوغه سن (٧٥) سنة.
 - دراسة امكانيه التامين الذاتي للمنافع المقدمه مقابل شراء وثيقة تامين جماعي من شركة تامين.

نتائج وتوصيات الدراسة الاكتوارية :

أظهرت الدراسة الاكتوارية وجود عجز في صندوق التعاون يقدر بمبلغ (١،٣٧٣،٨٠٨) دينار إذ تم الإبقاء على منفعة الوفاة بعد سن ٦٩ في حدود (١٠،٠٠٠) دينار وإذا تم زيادة هذه المنفعة إلى (٢٠،٠٠٠) دينار فإن هذا العجز سوف يكون في حدود (٢،٥٥٠،٤٤٦) دينار وذكرت الدراسة أن سبب هذا العجز يعود لعدم كفاية الإشتراك السنوي المدفوع من الأعضاء مع المنافع المقدمة لهم، وقد اقترحت الدراسة عدة مقترحات لمعالجة هذا العجز .

وإننا نضع نتائج وتوصيات هذه الدراسة بين أيديكم لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة في اجتماع هيئته عامة غير عادي.

بهذا نكون قد قدمنا ملخصا عن نشاطات مجلس ادارتكم الثالث عشر والتي نعتز ونفتخر بما تم انجازه واننا نأمل ان يواصل مجلس الادارة جهوده للبناء على ما تم من انجازات وخاصة اصدار قانون نقابة مدققي الحسابات الاردنيين أملين ان يكون اجتماع الهيئة العامة القادم الاجتماع الاول لنقابة مدققي الحسابات المستقلة .

متمنين لاجتماعكم النجاح والتوفيق .

عاش الأردن في ظل قيادته الهاشمية المظفرة وعاشت أمتنا العربية المجيدة.

٢٠١٥/١٠/٢٢

مجلس الادارة

